

تجار بيروت يرفضون زيادة اشتراكات الضمان

بوصفها سلطة وصاية على الصندوق، مشيراً إلى أنه سيرفعها إلى مجلس الوزراء لتكون سياسة الحكومة أيضاً.

يستند هذا الإعلان، بحسب حرب، إلى قواعد موضوعية للحوار «أرسيناها بعدما استمعنا إلى مطالب الأطراف كافة وتعمقنا في بحثها على نحو علمي ومدروس»، فهو يركّز حالياً على إجراء حوار جدي بين الأطراف الثلاثة للعقد الاجتماعي (الدولة، أصحاب العمل، العمال).

وكان حرب قد أستمع، أمس أيضاً، إلى مطالب الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير عدنان القصار، وقد رأى الأخير أن تفعيل الاقتصاد يكون من طريق إطلاع كل قطاع على معاناة الآخر، مشيراً إلى «أننا اتفقنا على عقد اجتماعات لاحقة تقدم فيها ملاحظات الهيئات على السياسة الاجتماعية، وتفعيل الضمان الاجتماعي وحل مشاكله المرتبطة بالاستففاء والضمان الاختياري وضمان الشيوخة».

(الأخبار)

عرض رئيس مجلس إدارة جمعية تجار بيروت، نديم عاصي، على وزير العمل، بطرس حرب، مقاييس تتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تقوم على رفض أي زيادة على الاشتراكات «ما لم يكن هناك حل جذري للضمان يتضمن دراسة معمقة حتى نعرف ما إذا كانا سنزيد ونوسّع رقعة الاشتراكات»، و«إلغاء بدعة نهاية الخدمة»، في مقابل أن يحصل المريض على الدواء من الصيدلية ويسدّد ما يترتب عليه فقط، على أن يحصل الصيدلي ما يستحقه من الضمان، وبالتالي «لا يترك الأجير عمله ويتبدد الخسائر حتى يذل على أبواب الضمان». وتشمل المقاييس «أن لا يبقى هناك مؤسسات مكتومة خارج الضمان».

عقد حرب سلسلة اجتماعات تتعلق بضادقة الضمان، وأعلن أنه سيطلق ورشات عمل تهدف إلى الخروج بتوصيات لمعالجة مشاكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تمثل القاعدة الأساسية للسياسة الاجتماعية التي ستعتمدها وزارة العمل

ورشة عمل قيد التنفيذ تطرح ملف الضمان



جرب مجتمعاً إلى القصار في حضور وفد من الهيئات الاقتصادية دالاتي ونهرا

وقال "نحن في الحكومة مصممون على أن يصار إلى معالجة واقع الضمان الاجتماعي وحل المشكلات العالقة فيه لا سيما تلك المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي وبحقوق العمال وفي تعديل الضمان الاجتماعي وحل مشكلاته المرتبطة بعملية الاستثناء والضمان الاختياري وضمان الشيكلة وكل القضايا الخاصة وخصوصاً في هيئات الاقتصاديات وجمعية تجار بيروت لمعرفة كيفية معالجة الأمور المشكو منها، وفتح ملف الضمان الاجتماعي من خلال اعتماد الحوار إيجابي يطمئن المواطنين إلى مستقبل الرأسمال الاجتماعي الذي يرعى ادارته الضمان الاجتماعي".

العمل والعمال".

مشاكل الضمان

كشف وزير العمل بطرس حرب أنه سيطلق ورشة عمل يعلن عنها قريباً "هي ورشات وضعت قيد التنفيذ لتنبأ بطرق مشكلات الضمان التي ساعدتها كوزير عمل له سلطة الوصاية على الضمان، والتي سارفها إلى مجلس الوزراء الذي تكون سياسة الحكومة ككل، أهلًا في التمكن من إيجاد الأسس والملول للمشكلات العالقة بحث تدخل الضمان إلى نفوس المعنيين في الضمان الاجتماعي وبالعقد الاجتماعي العام".

ورغم الكلفة العالقة فألاجر وصاحب الحق لا يتمكن من الوصول لأخذ حقه نتيجة تأخير المعاملات وإذلال الأجير على أبواب الضمان الاجتماعي، لقد طلبنا الوزير بأن يصار أسوة بشركات التأمين الخاصة".

إصلاح جذري

أضاف: "يجب أن تدفع كل المؤسسات ما يتوجب عليها للضمان، وفي مقابل ذلك نزيد إصلاحاً جذرياً و شاملًا للضمان ولا يعود هناك عذر وعدم معرفة أي شيء عن الضمان، كما أنها نطالب بالغاء بدعة نهاية الخدمة، إذ لا يجوز بعد عشرين سنة دفع نسوية على الشخص بين 30 و 40 مليون ليرة لبنانية للأجير".

وبحث الوزير حرب مع وفد من مجلس إدارة تجارة بيروت برئاسة نديم عاصي "في سرورة إيلاء الضمان الاجتماعي الاهتمام اللازم ليقوم بدوره في خدمة المواطن اللبناني، فرب العمل يقوم بواجباته

صعيد السياسة الاجتماعية التي ينوي أن ينتهجها في وزارة العمل، لاسيما ما يصب منها في مصلحة المؤسسات والعمال على السواء، وما يؤدي إلى تصويب أوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

وتم الاتفاق على فقد اجتماعات لاحقة بين الوزير والهيئات الاقتصادية ترفع الهيئات خاللها للاحظاتها على السياسة الاجتماعية والخطوات التي ترى أنها تساعد في التخفيف من معاناة أصحاب المؤسسات من خلالتعاونهم مع الدولة أو مع صندوق الضمان".

أسوة بشركات التأمين

وشدد على أننا "استمعنا إلى شروحات الوزير حول خطة عمله في الوزارة على صعيد تنظيم العمالة، وأوضاع صندوق الضمان ومساعدة القطاعات الانتاجية والتعاون بين جناحي العمل أي أصحاب العمل والعمال، بما يوفر انتاجية حقيقة تخدم مصلحة الطرفين. وأعربنا عن تأييدينا للكثير مما عرضه الوزير على

صدى البلد

بحث حرب مع وزير الدولة عدنان القصار على رأس وقد من الهيئات الاقتصادية في الأوضاع الاقتصادية في لبنان وأوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

وقال القصار "نعتبر أن مبادرة الوزير الدعوة إلى عقد مثل هذا الاجتماع، هي الخطوة الأولى على طريق التعاون والتتنسيق بين القطاعين العام والخاص، هنا التعاون الذي نرى أنه سامي لتفعيل الاقتصاد اللبناني".

"بازا" و"لاسا"

طرح حرب مع وفد من جمعيتي "بازا" للسلامة العامة و"لاسا" للسلامة المدرسية موضوع تزايد حوادث العمل والإصابات الناتجة منها في لبنان ودور أصحاب العمل ونقابات العمال في التعاون مع وزارة العمل والمجتمع الأهلي للتصدی لهذه الظاهرة التي تسبّب الأمراض والحوادث المهنية وأشار حرب إلى شنة الوزارة التعاون مع جميع المعنيين ومع وسائل الإعلام لإعطاء هذا الموضوع حقه، خصوصاً مع عدد كبير من المعنيين العاملين في الوزارة، مثنياً على جهود جمعية "بازا" و"لاسا" داعياً إلى شراكة بين الوزارة والمجتمع الأهلي.



التقى القصار وعاصي ووفداً من «يازا» و«لاسا» حرب كشف عن ورشة تبدأ بطرح مشاكل الضمان

طالب يبالغ بعدة نهاية الخدمة، اذا لا يجوز بعد عشرين سنة دفع تسوية على الشخص بين ٣٠ و٤٠ مليون ليرة لبنانية للأجبرين، من جهة ثانية أكدنا لمعاليه الوقوف الى جانبك لكى ينجح في عمله وبذلك الضمان».

وقال: «انتا ترفض اي زيادة على الاشتراكات ما لم يكن هناك حل جذري للضمان يتضمن دراسة معقمة حتى نعرف ما اذا كانا سنزيد ونوسع رقعة الاشتراكات، وهذا يدرس مع ارباب العمل والعمال»، بدوره قال حرب: لقاءات اليوم ركزت بصورة أساسية على موضوع مشكلات الضمان الاجتماعي وعلى المشكلات العالقة في الصندوق، وكانت مناسبة لإجراء حوار جدي والاستماع الى مطالبات الهيئات الاقتصادية وجمعية تجار بيروت لمعرفة كيفية معالجة الامور المشكو منها، وفتح ملف الضمان الاجتماعي الاهتمام ليقوم بدوره في خدمة المواطن اللبناني».

وقال عاصي: «لقد طالبنا وزير العمل ان يصار الى اعتماد الأسلوب ذاته الذي تعتدده شركات التأمين بدلاً من إذلال المواطن والأجبر وهو أن يحصل المريض من الصيدلية على الدواء ويدفع ما يترتب عليه بالنسبة المثوية وعلى الصيدلي ان يقوم بتحصيل ما يتوجب عليه من الضمان، بحيث لا يترك الاجبر عمله ويتكبد الخسائر بالإضافة الى الإذلال».

وأضاف: ما يهمنا لا تبقى هناك مؤسسات مكتومة خارج الضمان، نريد شفافية تامة من المؤسسات وأرباب العمل، هذا واجبنا في ان نقوم بدفع متوجباتنا للضمان حتى يستطيع تأمين الخدمات الازمة. يجب ان تدفع كل المؤسسات ما يتوجب عليها للضمان، وفي مقابل ذلك نريد إصلاحاً جذرياً و شاملـاً للضمان، والا يعود هناك هدر وعدم معرفة اي شيء عن الضمان، كما انتا

يوفـر انتاجـية حقيقـية تخدم مصلحة الطرفـين. وأعربـنا عن تائـيدنا لـلكثيرـ ما عـرضـه الوزـيرـ حـربـ علىـ صـعيدـ السـيـاسـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ التيـ يـنـويـ انـ يـنـتـهـجـهاـ فـيـ وزـارـةـ الـحـمـلـ،ـ لـاسـيمـاـ مـاـ يـصـبـ مـنـهـاـ فـيـ مـصـلـحـةـ الـمـؤـسـسـاتـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ السـوـاءـ،ـ وـماـ يـؤـديـ إـلـىـ تصـوـيـبـ أـوـضـاعـ الصـنـدـوقـ الـوطـنـيـ لـلـضـمـانـ الـاجـتمـاعـيـ.ـ وـمـاـ يـنـتـهـيـ فـيـ زـيـادـةـ الـاشـتـراـكـاتـ مـاـ لـيـكـنـ هـنـاكـ حلـ جـذـريـ لـلـضـمـانـ يـتـضـمـنـ درـاسـةـ

ورشـةـ عملـ يـعنـىـ عـنـهاـ قـرـيبـاـ «ـوـهـيـ وـرـشـاتـ وـضـعـتـ قـيـدـ التـنـفـيـذـ،ـ لـتـبـداـ بـطـرـحـ مشـكـلـاتـ الضـمـانـ لـكـيـ تـنـتـهـيـ هـذـهـ الـورـشـاتـ بـمـاـ يـسمـىـ بـتـوصـيـاتـ قدـ تـشـكـلـ الـقـاعـدـةـ الـاـسـاسـيـةـ لـلـسـيـاسـةـ الـمـبـعـدةـ فـيـ الـوـزـارـةـ».

وقـالـ حـربـ:ـ «ـسـاعـدـتـ إـلـىـ رـفـقـهـاـ إـلـىـ مـجـلسـ الـوـزـراءـ لـكـيـ تـكـونـ سـيـاسـةـ الـحـكـومـةـ كـكـلـ»ـ،ـ أـمـلـ فـيـ التـمـكـنـ مـنـ اـيجـادـ اـسـسـ وـالـحلـولـ لـلـمـشـكـلـاتـ الـعـالـقـةـ بـحـيثـ تـدـخـلـ الـاطـمـئـنـانـ إـلـىـ نـفـوسـ الـعـنـيـنـ فـيـ الضـمـانـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـخطـواتـ الـتـيـ تـرـىـ اـنـهـ تـسـاعـدـ فـيـ التـحـقـيقـ مـنـ مـعـانـةـ اـصـحـابـ الـمـؤـسـسـاتـ مـنـ خـالـلـ تـعـاوـنـهـمـ مـعـ الدـوـلـةـ اوـ مـعـ صـنـدـوقـ الـضـمـانـ»ـ.

كـمـ اـسـتـقـبـلـ حـربـ وـفـدـاـ مـنـ مـجـلسـ اـدـارـةـ تـجـارـ بيـرـوـتـ بـرـئـاسـةـ نـديـمـ عـاصـيـ الـذـيـ طـالـبـ بـخـصـورـةـ إـلـاءـ الـضـمـانـ الـاجـتمـاعـيـ الـاهـتـمـامـ لـيـقـومـ بـدـورـهـ فـيـ خـدـمـةـ الـمـوـاـطـنـ الـلـبـانـيـ»ـ.

وقـالـ القـصـارـ بـعـدـ اللـقاءـ:ـ لـقـدـ تـمـ هـذـاـ الـاجـتمـاعـ بـدـعـوـةـ مـنـ الـوـزـيرـ بـطـرـسـ حـربـ وـإـنـاـ نـشـكـرـ مـعـالـيـهـ عـلـىـ هـذـهـ الـدـعـوـةـ وـلـقـائـهـ اـرـكـانـ الـهـيـئـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـإـطـلاـعـهـمـ عـلـىـ خـطـةـ عـمـلـهـ فـيـ الـوـزـارـةـ،ـ وـبـالـتـالـيـ اـسـتـمـاعـ إـلـىـ مـطالـبـ الـهـيـئـاتـ فـيـ الشـانـيـنـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـاجـتمـاعـيـ»ـ.

اضـافـ:ـ نـعـتـرـ اـنـ مـبـادـرـةـ الـوـزـيرـ حـربـ بـالـدـعـوـةـ إـلـىـ عـقـدـ مـثـلـ هـذـاـ الـاجـتمـاعـ،ـ هـيـ الـخـطـوةـ الـأـوـلـيـ عـلـىـ طـرـيقـ الـتـعـاوـنـ وـالـتـنـسـيقـ بـيـنـ الـقـطـاعـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ،ـ هـذـاـ التـعـاوـنـ الـذـيـ تـرـىـ اـنـهـ اـسـاسـيـ لـتـغـيـلـ الـاـقـتـصـادـ الـلـبـانـيـ عـنـ طـرـيقـ اـطـلـاعـ كـلـ قـطـاعـ عـلـىـ مـعـانـةـ وـمـشـكـلـاتـ الـقـطـاعـ الـأـخـرـ وـالـسـعـيـ إـلـىـ إـيجـادـ حلـولـ مـشـتـرـكةـ لـهـاـ»ـ.

وـخـتـمـ القـصـارـ:ـ «ـلـقـدـ اـسـتـعـنـاـ إـلـىـ شـرـوحـاتـ الـوـزـيرـ حـربـ حـولـ خـطـةـ عـمـلـهـ فـيـ الـوـزـارـةـ عـلـىـ صـعـيدـ تـنـظـيمـ الـعـمـالـ،ـ وـأـوـضـاعـ صـنـدـوقـ الـضـمـانـ وـمـسـاعـدـةـ الـقـطـاعـيـنـ الـأـنـتـاجـيـ وـالـتـحـاوـنـ بـيـنـ جـنـاحـيـ الـعـمـلـ اـيـ اـصـحـابـ الـعـمـلـ وـالـعـمـالـ،ـ بـمـاـ

حرب: نحو ورشة حول مشكلات الضمان

القصار: سنرفع اليه ملاحظاتنا على السياسة الاجتماعية

يسار الى معالجة واقع الضمان الاجتماعي وحل المشكلات العالقة فيه، ولاسيما تلك المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي ويحقوق العمال، وفي تفعيل الضمان الاجتماعي وحل مشكلاته المرتبطة بعملية الاستفهام والضمان الاختياري وضمان الشيخوخة.

وتابع: (...) اعتقد ان بدء هذا الحوار سيطلق ورشة عمل ساخنة عنها قريبا وهي ورشات وضعت قيد التنفيذ ولتساهم بطرح مشكلات الضمان لكي تنتهي هذه الورشات بما يسمى بمقاصد تشكيل القاعدة الأساسية للسياسة التي ساعتمدها كوزير عمل له سلطة الوصاية على الضمان والتي سارفها الى مجلس الوزراء لكي تكون سياسة الحكومة كل، املا في التمكن من ايجاد الاسس والحلول للمشكلات العالقة بحيث تدخل الامم المتحدة الى تفوس المعينين في الضمان الاجتماعي وبالعقد الاجتماعي العام.

وكان حرب استقبله وفدا من جمعيتي "يازا" للسلامة العامة و"لأسا" للسلامة المدرسية وطرح الجتهمون موضوع تزايد حوادث العمل والاصابات الناتجة منها في لبنان دور أصحاب العمل ونقابات العمال في التعاون مع وزارة العمل والمجتمع الاهلي للتتصدي لهذه الظاهرة التي تسبب الامراض والجروات المهنية.

واشار حرب من جهة، الى تبة الوزارة التعاون مع جميع المعينين ومع وسائل الاعلام لاطفاء هذا الموضوع حقه، وخصوصا من عدد كبير من المفتترين الجدد في الوزارة.



(دالاتي ونهرا)

لقد طالبنا الوزير بأن يصار اسوة بشركات التأمين الخاصة، الى ان يحصل المريض من الصيدلية على الدواء ويدفع ما يتبرأ عليه بالتسوية المالية وعلى الصيدلي ان يقوم بتحصيل ما يتوجب عليه من الضمان، لا ان يترك الاجر عمله وتكتيد الحسماز حتى يذل على ابواب الضمان". واكد ان "ما يهمنا الاتيقني هناك مؤسسات مكتومة خارج الضمان".

وطالب بالقاء بدعوة نهاية الخدمة وقال "اننا نرفض اي زيادة على الاشتراكات ما لم يكن هناك حل جذري للضمان".

اضاف: ما اردت التأكيد عليه خلال اجتماعات اليوم (امس) هو اننا في الحكومة مصممون على ان

تعاونهم مع الدولة او مع منتدو شركات التأمين الخاصة، الى ان يحصل المريض من الصيدلية على الدواء ويدفع ما يتبرأ عليه بالتسوية المالية وعلى الصيدلي ان يقوم بتحصيل ما يتوجب عليه من الضمان".

كذلك استقبل الوزير حرب وفدا من مجلس ادارة تجارت بيروت برئاسة نديم عاصي الذي قال بعد اللقاء: كانت مناسبة تعينا خاللها ضرورة ايلاء الضمان الاجتماعي الاهتمام اللازم ليقوم بيدوره في خدمة المواطن اللبناني. فرب العمل يقوم بواجباته وبالرغم من الكثافة العالية فالاجير وصاحب الحق لا يتمكنان من الوصول لأخذ حقهما نتيجة تأخير المعاملات وازلال الاجير على ابواب الضمان ملاحظاته على السياسة الاجتماعية الذي هو ضرورة وطنية في كل اتجاه العامل لمساعدة المواطن وتأمين العيش الكريم له.

اعلن وزير العمل بطرس حرب انه سيطلق قريبا ورشة عمل تبدأ بطرح مشكلات الضمان الاجتماعي وتنتهي بتوصيات سيرفعها الى مجلس الوزراء فيما لفت وزير الدولة عدنان القصار بصفته رئيسا للهيئات الاقتصادية الى "اننا اعربنا عن تأييدنا لكثير مما عرضه وزير العمل على صعيد السياسة الاجتماعية التي يبني ان ينتهجها".

استقبل القصار على رأس الهيئات الاقتصادية على رأس وفد من الهيئات الاقتصادية ولم يبحث في الوضاع الاجتماعي للضمانتي للضمانتي.

وقال القصار بعد اللقاء: "لقد تم هذا الاجتماع بدعوة من الوزير الصديق حرب واننا نشكره على هذه الدعوة ولقاءه اركان الهيئات الاقتصادية واطلاعهم على خطة عمله في الوزارة، وبالتالي الاستماع الى مطالب الهيئات في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي".

واعتبر ان "مبادرة الوزير حرب بالدعوة الى عقد مثل هذا الاجتماع، هي الخطوة الاولى على طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، هذا التعاون الذي نرى انه اساسى لتفعيل الاقتصاد اللبناني عن طريق اطلاع كل قطاع على معاناته ومشكلات القطاع الآخر والسعى الى ايجاد حلول مشتركة لها".

وختم القصار: "لقد استمعنا الى شروحات الوزير حرب حول خطة عمله في الوزارة على صعيد تنظيم العمالة ووضع صندوق الضمان

حرب: سنطلق ورشة عمل حول الضمان ومشكلاته

الهيئات الاقتصادية لمعرفة كيفية معالجة الامور المشكو منها، وفتح ملف الضمان الاجتماعي من خلال اعتماد الحوار بين الاطراف المعنيين بالضمان وهم الدولة وأصحاب العمل والعمال». وأضاف «ما أردت التأكيد عليه خلال الاجتماعات هو انتها في الحكومة مصروفاتها على ان يصار الى معالجة واقع الضمان الاجتماعي وحل المشكلات العالقة فيه لا سيما تلك المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي وبحقوق العمال، وفي تفعيل الضمان الاجتماعي وحل مشكلاته المرتبطة بعملية الاستنساف والضمان الاختياري وضمان الشفافية وكل الفضاليات الخاصة وخصوصاً في كيفية تحديد الادارة في الضمان لكن تستطيع اداء دورها بشكل ايجابي يطمئن المواطنين الى مستقبل الرأسمال الاجتماعي الذي يرعى ادارته الضمان الاجتماعي».

وبتابع حرب: «نتيجة الاجتماعات كانت ايجابية وتمكن من ارساء قواعد للحوار وهي قواعد موضوعية تتسم من خلالها الى مطابل الاطراف كافة وتنظر اليها بشكل علمي ومدروس ومستند الى دراسات تمكننا من وضع الحلول الجدية لهذه المشكلات، واعتقد ان بدء هذا الحوار سيلطلق ورشة عمل مساعداً عثنا قريباً وهي ورشات وضعت قيد التنفيذ ولابد بطرح مشكلات الضمان لكن تنتهي هذه الورشات بما يسمى بتوصيات قد تشكل القاعدة الأساسية للسياسة التي ساعدتها كوزير عمل له سلطة الوصاية على الضمان والتي سارفها الى مجلس الوزراء لكن تكون سياسة الحكومة ككل».

وكان حرب قد استقبل وفداً من جمعيتي «يازا» للسلامة العامة «لاسا» للسلامة المدرسية وطرح المجتمعون موضوع تزايد حوادث العمل والإصابات الناتجة عنها في لبنان ودور أصحاب العمل ونقابات العمال في التعاون مع وزارة العمل والمجتمع الاهلي للتتصدي لهذه الظاهرة التي تسبب الامراض والحوادث المهنية.

العمل، لاسيما ما يصب منها في مصلحة المؤسسات والعمال على السواء، وما يؤدي إلى تصويب أوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي». وأشار الى انه تم الاتفاق على عقد اجتماعات لاحقة بين الوزير حرب والهيئات الاقتصادية ترفع المبادرات خلالها ملاحظاتها على السياسة الاجتماعية والخطوات التي ترى أنها تساعدها في التخفيف من معاناة أصحاب المؤسسات من خلال تعاونهم مع الدولة او من صندوق الضمان.

وفي السياق نفسه، استقبل الوزير حرب وفداً من مجلس ادارة

عنها قريباً «وهي ورشات وضعت قيد التنفيذ، لتدأ بطرح مشكلات الضمان لكن تنتهي هذه الورشات بما يسمى بتوصيات قد تشكل القاعدة الأساسية للسياسة التي ساعدتها كوزير عمل له مسلطة الوصاية على الضمان، والتي سارفها الى مجلس الوزراء لكن تكون سياسة الحكومة ككل»، أملًا في التمكن من ايجاد الاسس والحلول للمشكلات العالقة بحيث تدخل الامم المتحدة الى تفاصيل المعينين في الضمان الاجتماعي وبالعقد الاجتماعي العام».

فقد استقبل حرب أمس وزير الدولة عدنان القصار على رأس وفد من الهيئات الاقتصادية، وتم البحث في الاوضاع الاقتصادية في لبنان وأوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقال القصار بعد اللقاء: «لقد تم هذا الاجتماع بدعوة من الوزير بطرس حرب، وإننا نشكره على هذه الدعوة ولقاءه اركان

الهيئات الاقتصادية وإطلاعهم على خطة عمله في الوزارة، وبالتالي الاستناء إلى طلاب الهيئات في الشأن الاقتصادي

والاجتماعي».

وأضاف «تعتبر أن مبادرة الوزير حرب بالدعوة إلى عقد مثل هذا الاجتماع، هي الخطوة الأولى على طريق التعاون والتسيير بين القطاعين العام والخاص، هذا التعاون الذي نرى أنه أساسى لتفعيل الاقتصاد اللبناني عن طريق اطلاع كل قطاع على معاناة

ومشكلات القطاع الآخر والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة لها».

وبتابع القصار «لقد استمعنا إلى شروحات الوزير حرب حول خطة عمله في الوزارة على صعيد تنظيم العمالة، وأوضاع صندوق

الضمان ومساعدة القطاعات الانتاجية والتعاون بين جناحي

العمل أي أصحاب العمل والعمال، بما يوفر انتاجية ملموسة

خدم مصلحة الطرفين. وأعربنا عن تأييدنا للكثير مما عرضه

على صعيد السياسة الاجتماعية التي ينوي أن يتمها في وزارة

حرب: سنطلق ورثة عمل تبدأ بطرح مشكلات الضمان



(الاثني وعشرين)

· حرب مستقبلها وورثة عمل بيروت ·

خلال اعتماد الحوار بين الأطراف المعنيين بالضمان وهم الدولة وأصحاب العمل والعمال، ما أردت التأكيد عليه خلال اجتماعات اليوم هو أننا في الحكومة مصممون على أن يصلار إلى ملائحة واقع الضمان الجيري على أهلية الضمان المترتبة على معايير وحل المشكلات العالقة فيه لاسيما تلك المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي وبحقوق العمال، وفي تعديل الضمان الاجتماعي وحل مشكلاته المرتبطة بعملية الاستثناء

والضمان الاختباري وضمان الشيكلة وكل القضايا الخاصة وخصوصاً في كيفية تحديد الإدراة في الضمان الذي يستطيع أداء دورها بشكل إيجابي بطمأن المواطنين إلى مستقبل الرأسمال الاجتماعي الذي يرعى إدارته الضمان الاجتماعي.

أضاف: نتيجة الاتجاهات كانت إيجابية وتمكنت من إرساء قواعد للحوار وهي قواعد موضوعية نستعم من خلالها إلى مطالب الأطراف كافة وتنظر إليها بشكل علمي ومدروس ومستند إلى دراسات تمكنا من وضع الطبول الجدية لهذه المشكلات، وافتقد أن بدء هذا الحوار سيطلق ورثة عمل سائل عن هناً قريباً وهو ورشات وضفت قيد التنفيذ وتبدأ بطرح مشكلات الضمان الذي تنتهي هذه الورشات بما يسمى بـ«تصنيفات» قد تشكل القاعدة الأساسية للسياسة التي سامتتها كوزير عمل له سلطة الوصاية على الضمان والتي سأرفها إلى مجلس الوزراء،

وكذلك استقبل حرب وفداً من جمعيتي «بازار» للسلمة العامة «لاس» للسلامة المدرسية وطرح ونفتح عن المسؤولية التي تواجهها المجتمعون موضوع تزايد حوادث العمل والإصابات الناجمة عنها في لبنان ودور أصحاب العمل ونقابات العمال في التعاون مع وزارة العمل والمتحمّل للأهلي للتصدي لهذه الظاهرة التي تتسبب بأزمات

والحوادث المهنية، وأشار حرب في جهته إلى نية الوزارة التعاون مع جميع المعنيين ومع وسائل الإعلام لإعطاء هذا الموضوع حقه، خصوصاً مع عدد كبير من المقتنيين الجدد في الوزارة، مثياً على جهود جمعية «بازار» و«لاس» داعياً إلى شراكة بين الوزارة والمجتمع المدني،

الاهتمام اللازم ليقوم بدوره في خدمة المواطن اللبناني في رب العمل يقوم بواجباته وبالرغم من الكلفة العالية فالاجير و أصحاب الحق لا يتمكن من الوصول لأخذ حقه نتيجة تأخير المعاملات وتأخر الاجير على أبواب الضمان الاجتماعي الذي هو ضرورة وطنية في كل أنحاء العالم لمساعدة المواطن وتأمين العيش الكريم له لقد طالبا معيلاً الوزير، بأنصار أسوة بشركات التأمين الخاصة إلى أن يحصلوا على الضمان الصناعي على الدواء ويدفع ما يتربّط عليه بالنسبة المؤدية وعلى المصيلحي أن يقوم بتحصيل ما يتوجب عليه من الضمان لأن يترك الاجير عمله وينتكمد الخسائر حتى يدخل إلى أبواب الضمان.

أضاف: ما يهمنا لا يهمني هناك مؤسسات مكتومة خارج الضمان، نريد شفافية تامة من المؤسسات وأرباب العمل، هذا وإنينا نؤمن بدفع متوجباتنا للضمان حتى يستطيع تأمين الخدمات اللازمة، يجب أن تدفع كل المؤسسات ما يتوجب عليها للضمان، وفي مقابل ذلك نريد إصلاحاً جذرياً و شاملأً للضمان، وألا يعود هناك هدر وعدم معرفة أي من الضمان، كما أنا نطالب بإلقاء بعده نهاية المدة، إذ لا يجوز بعد شرين سنة دفع تسوية على الشخص بين ٣٠ و٤٠ مليون ليرة لبنانية لاجير، من جهة ثانية إنكنا لمطالع الوقوف إلى جانبك لكي ينجح في عمله ويسلح الضمان.

وقال: إننا نرتفع أي زيادة على الاشتراكات ما لم يكن هناك حل جذري للضمان يتحقق من دراسة معقّدة حتى نعرف ما إذا كانت ستربي وتوسيع رقعة الاشتراكات، وهذا يدرس مع أصحاب العمل والعمال، نحن والآخرين فريق واحد، لا يحصل عمل من دون أجير، ولا توجد صناعة من دون عامل، نريد أن نؤمن بالعامل الحياة الكريمية، ونفتح عن المسؤولية التي تواجهها شملة عن الضمان حتى يصبح هناك رقابة ومكانة التي لا يجوز أن تبقى غائبة حتى اليوم.

حرب

بدوره قال حرب: لقاءات اليوم ركزت بصورة أساسية على موضوع مشكلات الضمان الاجتماعي وعلى المشكلات العالقة في الصندوق، وكانت مناسبة لإجراء حوار جدي والاستماع إلى مطالب هيئات الاقتصادية وجمعيّة تجار بيروت لمعرفة كيفية معالجة الأمور المشوّقة، وفتح ملف الضمان الاجتماعي من

انه سيطلق ورثة عمل يعلن عنها قريباً وهي ورشات وضعت قيد التنفيذ، لتبدأ بطرح مشكلات الضمان الذي تنتهي هذه الورشات بما يسمى بـ«تصنيفات» قد تشكّل القاعدة الأساسية للسياسة التي ساعتمدها كوزير عمل له سلطنة الوصاية على الضمان والتي سأرفها إلى مجلس الوزراء الذي تكون سياسة الحكومة كل، إلا في التمكن من إيجاد الأسس والحلول للمشكلات العالقة ب بحيث تدخل الاطمئنان إلى النفوس المعنيين في الضمان الاجتماعي وبالعقد الاجتماعي العام.

القصار

استقبل حرب أمس وزير الدولة عدنان القصار على رأس وفد من هيئات الاقتصادية وتم البحث في الوضع الاقتصادي في لبنان وأوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقد تم هذا الاجتماع بدعوة من الوزير الصديق بطرس حرب وانتنا نشكر معاليه على هذه الدعوة ولقاءه أركان هيئات الاقتصادية وأطلاعهم على خطبة عمله في الوزارة وبالتالي الاستماع إلى مطالب هيئات في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي.

أضاف: نعتبر ان مبادرة الوزير حرب بالدعوة الى عقد مثل هذا الاجتماع هي الخطوة الاولى على طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص لهذا التعاون الذي نرى انه اساس لتفعيل الاقتصاد اللبناني عن طريق اطلاع كل قطاع على معاناة ومشكلات القطاع الآخر والسعفي الى ايجاد حلول مشتركة لها.

وختم القصار: لقد استمعنا الى شروحات الوزير حرب حول خطبة عمله في الوزارة على صعيد تنظيم العملة وأوضاع صندوق الضمان ومساعدة القطاعات الاقتصادية والتعاون بين جنادي العمل واصحاب العمل والعمال، بما يوفر انتاجية حقيقة تخدم مصلحة الطرفين واعربنا عن تأييدهما للكثير مما عرضه الوزير حرب على صعيد السياسة الاجتماعية التي ينوي ان يتمّها وزارة العمل لا تليها ما يصب منها في مصلحة المؤسسات والعمال على السواء وما يؤدي الى تصويب اوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتم الاتفاق على عقد اجتماعات لاقية بين الوزير حرب والهيئات الاقتصادية ترفع المهنيات خلالها ملاحظاتها على السياسة الاجتماعية والخطوات التي ترى انها تساعد في التنفيذ من معاناة أصحاب المؤسسات خلال تعاونهم مع الدولة او مع صندوق الضمان.

جمعية تجار بيروت

كذلك استقبل حرب وفداً من مجلس إدارة تجار بيروت برئاسة نديم عاصي الذي قال بعد اللقاء كانت مناسبة تعزّزنا خلالها ضرورة ايلاء الضمان الاجتماعي

وزير العمل والدولة

جذري يتضمن دراسة معمقة، حتى نعرف ما إذا كنا سنزيد ونوسع رقعة الاشتراكات".

وكان حرب التقى وفداً من جمعيتي "يازا" للسلامة العامة و"لاسا" للسلامة المدرسية وطرح المجتمعون موضوع تزايد حوادث العمل والإصابات الناتجة منها ودور أصحاب العمل ونقابات العمال في التعاون مع الوزارة والمجتمع للتكميل لهذه الظاهرة التي تسبب الأمراض والحوادث المهنية.



الوزيران حرب والقصار يترأسان اجتماع الميئات الاقتصادية. (ناصر طرابلس)

كشف الوزير بطرس حرب أنه سيطلق قريباً ورشة عمل "وقد وضعت قيد التنفيذ، لتببدأ بطرح مشكلات الضمان كي تنتهي بتوصيات قد تشكل القاعدة الأساسية للسياسة التي سأعتمدها كوزير عمل له سلطة الوصاية على الضمان، والتي سأرفعها إلى مجلس الوزراء كي تكون سياسة الحكومة بكل، أملاً في التمكّن من ايجاد الاصい والحلول للمشكلات العالقة بحيث تدخل الاطمئنان الى نفوس المعنيين في الضمان الاجتماعي".

وكان حرب استقبل أمس وزير الدولة عدنان القصار على رأس وفد من الميئات الاقتصادية، بحثت الوضاع الاقتصادية وأوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقال القصار ان دعوة الوزير حرب إلى "عقد مثل هذا الاجتماع، هي الخطوة الأولى على طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، هذا التعاون الذي نرى انه اساسي لتفعيل الاقتصاد".

كذلك اجتمع مع وفد من مجلس ادارة تحار بيروت برئاسة نديم عاصي الذي تمنى "إيلاء الضمان الاجتماعي الاهتمام اللازم ليقوم بدوره في خدمة المواطن، رافضاً اي زيادة على الاشتراكات ما لم يكن هناك حل

بحث مع القصار والهيئات مشاكل الصندوق وسبل المعالجة

حرب: سنطلق ورقة قريباً تخرج بتصويمات حول الضمان

الحكومة على «معالجة واقع الضمان الاجتماعي وحل المشكلات العالقة فيه، لاسيما تلك المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي وحقوق العمال، وفي تعديل الضمان الاجتماعي وحل مشكلاته المرتبطة بعملية الاستشفاء والضمان الاختياري وضمان الشيخوخة وكل القضايا الخاصة، وخصوصاً في كيفية تحديد الإدراة في الضمان لكي تستطيع أداء دورها ايجاباً».

أضاف: نتيجة الاجتماعات كانت ايجابية وتمكنت من إرساء قواعد للحوار وهي تواعد موضوعية نسائم من خلالها إلى مطالب الأطراف كافة وتنظر إليها بشكل علمي ومدروس. وكان حرب قد استقبل وفداً من جمعيتي «يازا» للسلامة العامة و«لاسا» للسلامة المدرسية وطرح المجتمعون موضوع تزايد حوادث العمل والإصابات الناتجة منها في لبنان ودور أصحاب العمل ونقابات العمال في التعاون مع وزارة العمل والمجتمع الاهلي للتصدى لهذه الظاهرة التي تسبب الامراض والحوادث المهنية.

تأثير العاملات واذلال الأجير على أبواب الضمان الاجتماعي الذي هو ضرورة وطنية في كل أنحاء العالم لمساعدة المواطن وتأمين العيش الكريم له».

وطالب الوزير بأن يصار أسوة بشركات التأمين الخاصة، إلى أن يحصل المريض من الصيدلية على الدواء ويدفع ما يتربّط عليه بالنسبة المنشوية وعلى الصيدلي أن يقوم بتحصيل ما يتوجب عليه من الضمان.

وأضاف: «يجب أن تدفع كل المؤسسات ما يتوجب عليها للضمان، وفي مقابل ذلك نزيد إصلاحاً جذرياً و شاملـاً للضمان، والأيعود هناك هدر وعدم معرفة أي شيء عن الضمان، كما اتنا نطالب بإلغاء بدعة نهاية الخدمة، إذ لا يجوز بعد عشرين سنة دفع تسوية على الشخص بين ٤٠ و٣٢ مليون ليرة لبنانية للأجير». كما أكد رفضه «أي زيادة على الاشتراكات ما لم يكن هناك حل جذري للضمان يتضمن دراسة معتمدة حتى نعرف ما إذا كنا سنزيد ونوسـع رقـعة الاشتراكات، وهذا يدرس مع أصحاب العمل والعمال». بدوره، أشار حرب إلى تصميم

مشتركة لها». وأعرب القصار عن تأييد الهيئات لل كثير مما عرضه حرب على صعيد السياسة الاجتماعية التي ينوي أن ينتهجها في وزارة العمل، «لا سيما ما

يصبـنـهاـفيـصلـحةـالمـؤـسـسـاتـوالـعـمـالـعـلـىـالـسـوـاءـ،ـوـمـاـيـؤـدـيـإـلـىـ

تصـوـيـبـأـوـضـاعـالـصـنـدـوقـالـوطـنـيـلـلـضـمـانـ،ـوـالـتـيـسـارـفـعـهـإـلـىـمـلـسـوزـاءـلـكـيـتـكـونـسـيـاسـةـالـحـكـومـةـكـلـ،ـأـمـلـالـتـكـنـكـنـمـنـإـيجـادـ

الـأـنـسـوـنـوـالـحـلـولـلـلـمـشـكـلـاتـالـعـالـقـةـبـحـيثـتـدـخـلـالـاطـمـئـنـانـلـىـنـفـوسـالـعـتـينـفـيـالـضـمـانـالـاجـتـمـاعـيـوـبـالـعـقـدـالـاجـتـمـاعـيـ،ـوـقـالـالـقـصـارـبـعـدـلـلـقاءـ،ـإـنـ«ـالـدـعـوةـ

كـشـفـوـزـيرـعـلـمـبـطـرسـحـربـأـنـهـسـيـطـلـقـوـرـشـأـعـلـىـقـرـيبـأـ«ـوـهـيـوـرـشـاتـوـضـعـتـقـيـدـالـتـنـفـيـذـ،ـلـتـبـدـأـبـطـرـحـمـشـكـلـاتـالـضـمـانـلـكـيـتـنـتـهـيـبـمـاـيـسـمـيـبـتـوـصـيـاتـقـدـتـشـكـلـالـقـاعـدـةـالـأـسـاسـيـةـلـلـسـيـاسـةـالـتـيـسـارـفـعـهـإـلـىـمـلـسـوزـاءـلـكـيـتـكـونـسـيـاسـةـالـحـكـومـةـكـلـ،ـأـمـلـالـتـكـنـكـنـمـنـإـيجـادـ

الـأـنـسـوـنـوـالـحـلـولـلـلـمـشـكـلـاتـالـعـالـقـةـبـحـيثـتـدـخـلـالـاطـمـئـنـانـلـىـنـفـوسـالـعـتـينـفـيـالـضـمـانـالـاجـتـمـاعـيـوـبـالـعـقـدـالـاجـتـمـاعـيـ،ـوـقـالـالـقـصـارـبـعـدـلـلـقاءـ،ـإـنـ«ـالـدـعـوةـ

الاقتصاد

حرب أطلع الهيئات الاقتصادية على خطة عمله الوزارية القصار : خطوة أولى للتعاون بين القطاعين العام والخاص

مصلحة الطرفين. اعربنا عن تأييدنا لكتير مما عرضه الوزير حرب على صعيد السياسة الاجتماعية التي ينوي أن ينتهجها في وزارة العمل لا سيما ما يصب منها في مصلحة المؤسسات والعمال على السواء وما يؤدي إلى تصويب اوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتم الاتفاق على عقد اجتماعات لاحقة بين الوزير حرب والهيئات الاقتصادية ترفع الهيئات خلالها ملاحظاتها على السياسة الاجتماعية والخطوات التي ترى أنها تساعد على التخفيف من معاناة أصحاب المؤسسات من خلال تعاونهم مع الدولة أو مع صندوق الضمان.

الاجتماع هي الخطوة الأولى على طريق التعاون والتنسيق بين القطاع العام والخاص هذا التعاون الذي نرى أنه أساسي لتفعيل الاقتصاد اللبناني عن طريق اطلاع كل قطاع على معاناته ومشاكل القطاع الآخر والسعفي لإيجاد حلول مشتركة لها.

وختم الوزير عدنان القصار: لقد استمعنا إلى شروحات الوزير حرب حول خطة عمله في الوزارة على صعيد تنظيم العمالة وأوضاع صندوق الضمان ومساعدة القطاعات الإنتاجية والتعاون بين جناحي العمل اي أصحاب العمل والعمال بما يوفر انتاجية حقيقة تخدم

بدعوة من وزير العمل بطرس حرب عقد الاجتماع في وزارة العمل جضره وزير الدولة عدنان القصار بصفته رئيس الهيئات الاقتصادية مع وقد من رؤساء الهيئات الاقتصادية. وبعد الاجتماع صرح الوزير القصار: لقد تم هذا الاجتماع بدعوة من الوزير الصديق بطرس حرب واننا نشكره على هذه الدعوة ولقاءه اركان الهيئات الاقتصادية واطلاعهم على خطة عمله في الوزارة وبالتالي الاستماع الى مطالب الهيئات في الشأن الاقتصادي والشأن الاجتماعي.

وأضاف القصار نحن نعتبر مبادرة وزير حرب بالدعوة الى عقد مثل هذا

حرب والقصار عرضوا ملف الضمان الاجتماعي وأتفقا على متابعة الاجتماعات مع الهيئات الاقتصادية

للضمان، ولا يعود هناك هدر وعدم معرفة اي شيء عن الضمان، كما اننا نطالب بالغاء بدعة نهاية الخدمة، اذ لا يجوز بعد عشرين سنة دفع تسوية على الشخص بين ٣٠ و٤٠ مليون ليرة لبنانية للأجirs من جهة ثانية اكدا معاليه الوقوف الى جانبه لكي ينجح في عمله ويصلح الضمان.

وقال: اننا نرفض اي زيادة على الاشتراكات ما لم يكن هناك حل جذري للضمان يتضمن دراسة معتمدة حتى نعرف ما اذا كانا سنزيد ونوسّع رقعة الاشتراكات.

حرب

بدوره قال حرب: اللقاءات ركزت بصورة أساسية على موضوع مشكلات الضمان الاجتماعي وعلى المشكلات العالقة في الصندوق، وكانت مناسبة لإجراء حوار جدي والإستماع الى مطالب الهيئات الاقتصادية وجمعية تجار بيروت لمعرفة كيفية معالجة الامور المشكو منها، وفتح ملف الضمان الاجتماعي من خلال اعتماد الحوار بين الاطراف المعنية بالضمان وهو الدليل واصحاب العمل والعمال. اردت التأكيد عليه خلال اجتماعات اليوم هو اننا في الحكومة مصممون على ان يصار الى معالجة واقع الضمان الاجتماعي وجل المشكلات العالقة فيه لا سيما تلك المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي وبحقوق العمال.

العمل، لاسيما ما يصب منها في مصلحة المؤسسات والعمال على السواء، وما يؤدي إلى تصويب أوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتم الاتفاق على عقد اجتماعات لاحقة بين الوزير حرب والهيئات الاقتصادية ترفع الهيئات خلالها ملاحظاتها على السياسة الاجتماعية والخطوات التي ترى انها تساعده في التخفيف من معاناة اصحاب المؤسسات من خلال تعاونهم مع الدولة او مع صندوق الضمان.

جمعية تجار بيروت

كذلك استقبل الوزير حرب وفداً من مجلس ادارة تجار بيروت برئاسة نديم عاصي الذي قال بعد اللقاء: كانت مناسبة تمنينا خلالها ضرورة إيلاء الضمان الاجتماعي الاهتمام اللازم ليقوم بدوره في خدمة المواطن اللبناني.

أضاف: ما يهمنا لا تبقى هناك مؤسسات مكتومة خارج الضمان، تزيد شفافية تامة من المؤسسات وارباب العمل، هذا واجبنا في ان نقوم بدفع متوجباتنا للضمان حتى يستطيع تأمين الخدمات اللازمة. يجب ان تدفع كل المؤسسات ما يتوجب عليها للضمان، وفي مقابل ذلك تزيد إصلاحاً جذرياً وشاملاً

الأوضاع الاقتصادية في لبنان وأوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كانت أمس مدار بحث بين وزير العمل بطرس حرب ووزير الدولة عدنان القصار الذي أشار اثر الاجتماع انه تم الاطلاع على خطة عمل الوزارة وبالتالي الاستماع الى مطالبات الهيئات في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي.

اضاف: تعتبر أن مبادرة الوزير حرب بالدعوة إلى عقد مثل هذا الاجتماع، هي الخطوة الأولى على طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، هذا التعاون الذي ترى انه اساسى لتفعيل الاقتصاد اللبناني عن طريق اطلاع كل قطاع على معاناة ومشكلات القطاع الآخر والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة لها.

وختم القصار: لقد استمعنا إلى شروحات الوزير حرب حول خطة عمله في الوزارة على صعيد تنظيم العمالة، وأوضاع صندوق الضمان ومساعدة القطاعات الانتاجية والتعاون بين جناحي العمل أي أصحاب العمل والعمال، بما يوفر انتاجية حقيقة تخدم مصلحة الطرفين. وأعربنا عن تأييدهنا للكثير مما عرضه الوزير حرب على صعيد السياسة الاجتماعية التي ينوي ان ينتهجها في وزارة